# اسْتِصْغَار الرَّاوي في شيخه
## -دراسة وصفية نقدية-

**أ.د. سليمان بن عبد الله السعود**
**الأستاذ بقسم السنة وعلومها، كلية الشريعة، بجامعة القصيم**
**saod@qu.edu.sa**

**الملخص:**

يعرض البحث لقضية استصغار الراوي في شيخه، ويوضح أن التمييز يختلف بين الصغار، كما أن المحدثين يختلفون في ابتداء سماعهم من المحدثين في عصر الرواية وما بعده، وهذا البحث يسعى لمعرفة أسباب إعلال رواية الصغير وضوابطه، ووسائل معرفة صغر سن الراوي حين تحمله، وتوظيفها للحكم على الراوي ومروياته، ويلاحظ أن بعض الرواة الثقات ربما تساهل فحدث بما تحمله وهو صغير لم يضبط، أو يظن أنه ضبط حديث شيخه، فيتبين أنه يخطئ فيه، فيكون ذلك سببا في تضعيفه في شيخه، وإعلال حديثه، ويرصد أن النقاد كثيرا ما أعلوا رواية الصغير واستصغروه في شيخه، ولم يجعلوا سماع الصغير كسماع الكبير بمنزلة واحدة، وهذا الإعلال من القضايا الدقيقة التي تحتاج إلى نظر خاص بكل راوٍ على حدة.

ويؤكد البحث على أهمية التنبه إلى أثر هذه القضية في الرواة والمرويات، ويوصي بتوجيه طلاب الدراسات العليا والباحثين لدراسة هؤلاء الرواة، وأثر صغر السن حين التحمل في مروياتهم، وتنبيه الطلاب والباحثين إلى الإشكالات التي تعتري هذه القضية.

**الكلمات المفتاحية:** استصغار الراوي، الضبط، تحمل الحديث.

اسْتِصْغَار الرَّاوي في شيخه -دراسة وصفية نقدية-

أ. د. سليمان بن عبد الله السعود

# Young narrator upon quoting his sheikh – a critical descriptive study–

**Prof.Dr. Suleiman bin Abdullah Al-Saud**

**Professor in the Department of Sunnah and its Sciences**

**College of Sharia at Qassim University**

**saod@qu.edu.sa**

**Abstract**

The research reviews the issue of the narrator young age (Inexperienced) upon quoting his sheikh and clarifies that the distinction differs between young people. Additionally, narrators differ when they begin hearing from narrators in narration era and beyond. This research seeks to understand the reasons of weakness of young narrator and its guidelines, as well as the means to determine the narrator's age at the time of narration and its utilization in judging the narrator and his narratives. It is noted that some trustworthy narrators may inadvertently make mistakes when narrating what they heard while they were young and had not yet matured or they may think that they have accurately conveyed narration of their sheikhs, only to later realize their error. This could weaken their credibility with their sheikhs and undermine the accuracy of their narration. Critics often weaken narration of young narrators, not equating the hearing of young with old ones.

Keywords: Narrator Belittlement - Accuracy, Narrative Reliability

أ. د. سليمان بن عبد الله السعود

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين .. أما بعد:

فإن من القضايا التي اعتنى بها النقاد مدى ضبط الراوي لحديثه، من حين سماعه إلى أدائه، واستعملوا لقياس ذلك عددا من الوسائل، فسبروا أحاديث الرواة، وقارنوا بينهم، ونظروا في أصولهم، وفتشوا في مروياتهم، وتتبعوا أوقات سماعهم من شيوخهم، فاستخرجوا عللا دقيقة خفية، وهذه العلل لها أسبابها الموضوعية المتنوعة، ومنها: صغر سن الراوي حين التحمل عن شيخه، ولذا فهم كثيرا ما يستصغرون الراوي في شيخه، ويحيلون وهمه في روايته عن شيخه إلى سماعه منه وهو صغير، ويجعلون صغره حال السماع مظنة لعدم ضبطه.

وقد حاولت في هذا البحث أن أدرس هذه القضية، وأستعرض منهج النقاد فيها، من خلال أقوالهم وأحكامهم، وأستكشف أسبابها، وضوابطها، ووسائلها، وأرصد تطور السماع من الشيوخ في صدر عصر الرواية وما بعده، بما يبرز خلفيات هذه القضية، وسبب الإعلال بها، ويؤكد على متانة منهج المحدثين ودقة نقدهم.

وعليه **فمشكلة البحث** تتمثل في استصغار الراوي في شيخه، وإعلال روايته بصغر سنه حين تحمل الحديث، وسيجيب البحث عن الأسئلة التالية:

- ما حكم سماع الصغير؟
- ما عادة المحدثين في ابتداء سماعهم من الشيوخ؟
- ما وسائل معرفة صغر سن الراوي حين تحمله؟
- ما فوائد معرفة صغر سن الراوي حين تحمله؟
- ما أسباب إعلال رواية الصغير؟
- ما أثر تحمل الصغير في روايته؟
- ما ضوابط الإعلال بصغر سن الراوي؟

**أهداف البحث**: يهدف البحث إلى ما يلي:

١- بيان حكم سماع الصغير.

٢ – توضيح عادة المحدثين في ابتداء سماعهم من الشيوخ.

٣- تحديد وسائل معرفة صغر سن الراوي حين تحمله.

٤- معرفة فوائد معرفة صغر سن الراوي حين تحمله.

٥- رصد أسباب إعلال رواية الصغير.

٦- توضيح أثر تحمل الصغير في روايته.

٧- استكشاف ضوابط الإعلال بصغر سن الراوي.

**وقد اعتمدت في هذا البحث**: المنهج الوصفي التحليلي النقدي، وذلك بتتبع واستقراء أقوال النقاد وأحكامهم وتصرفاتهم في قضية استصغار الراوي في شيخه، وتحليل أسبابها، وتوضيح وسائلها، وضوابطها، والرواة الموصوفين بذلك، ونقدهم وفق القواعد العلمية، واستكشاف منهج المحدثين النقدي في الإعلال بهذه القضية.

**الدراسات السابقة**: لم أقف خلال بحثي عن دراسة سابقة لقضية استصغار الراوي في شيخه، وتوضيحها بالأمثلة، وبيان الإشكالات المترتبة عليها، وتحليل أسبابها، وبيان وسائلها، وضوابطها، واستكشاف منهج النقاد في الإعلال بهذه القضية، سوى على بحث بعنوان استصغار الراوي في بعض شيوخه وأثره في الحكم على مروياته – قبيصة بن عقبة السوائي نموذجا– للدكتور قاسم السامرائي، في مجلة كلية العلوم الإسلامية بالجامعة العراقية –العدد الثامن– وهذا البحث منشور على شبكة الأنترنت، وقد خصصه الباحث لترجمة قبيصة بن عقبة ونماذج من مروياته فقط، ولم يتعرض لأي من المباحث النظرية في بحثي، واقتصر على راو واحد فحسب، وقد استعنت بالمولى سبحانه في دراسة هذه القضية بموضوعية للوصول إلى نتائج علمية تسهم في تجليتها بما يبرز دقة منهج النقاد في ذلك.

**وخطة البحث تشمل**: مقدمة، وتمهيد، وثمانية مطالب، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: وفيها بيان مشكلة البحث، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطته.

التمهيد: معنى استصغار الراوي في شيخه.

المطلب الأول: حكم سماع الصغير.

المطلب الثاني: عادة المحدثين في ابتداء سماعهم من الشيوخ.

المطلب الثالث: التطور التاريخي من السماع إلى الحضور.

المطلب الرابع: وسائل معرفة صغر سن الراوي حين تحمله.

المطلب الخامس: فوائد معرفة صغر سن الراوي حين تحمله.

المطلب السادس: أسباب إعلال رواية الصغير.

المطلب السابع: أثر تحمل الصغير في روايته.

المطلب الثامن: ضوابط الإعلال بصغر سن الراوي.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته.

والله الموفق، وعليه التكلان، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أ. د. سليمان بن عبد الله السعود

**تمهيد: معنى استصغار الراوي في شيخه:**

يقال: صَغَّرَه وأَصْغَرَه واسْتَصْغَرَه: **عَدَّه صَغِيرا**(١). ومن ذلك قول البراء بن عازب رضي الله عنهما: «اسْتُصْغِرْتُ أنا وابن عمر يوم بدر»(٢). أي عُددت صغيرا ولم يُسمح لي بالخروج للقتال في غزوة بدر.

وأصل معنى **الاستصغار في اللغة** يدور حول معنى القلة والحقارة، وقيل: الصِّغَر في الجِرْم، والصَّغارة في القَدْر(٣). وفي ذلك يقول ابن فارس: «الصاد والغين والراء أصل صحيح يدل على قلة وحقارة. من ذلك الصغر: ضد الكِبَر. والصغير: خلاف الكبير. والصَّاغر: الراضي بالضَّيم»(٤).

وأما **في اصطلاح المحدثين** فالمقصود به بيان أن سماع الراوي من شيخه كان في حال صغره.

وهو مشعر بضعف الضبط وقلته، لما يعتري الصغير من قلة التيقظ والتركيز كما جرت به العادة، ولذا لما ذكر ابن رجب قول ابن معين: «عبد الله بن وهب ليس بذاك في ابن جريج، كان يُستصغر»، فسَّر الاستصغار بقوله: «يعني لأنه سمع منه وهو صغير»(٥).

ومن هنا تظهر العلاقة بين المعنى اللغوي ومعناه عند المحدثين فالجامع بينهما القلة، وذلك أن صغر السن وقلته مشعر بقلة الضبط وضعفه.

---

(١) انظر: مادة: (صغر) «الصحاح» للجوهري (٢/ ٧١٣)، «لسان العرب» لابن منظور (٤/ ٤٥٨). «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (ص٤٢٤).

(٢) «صحيح البخاري» (٥/ ٧٣):«٣٩٥٦».

(٣) «المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (٥/ ٤٢١).

(٤) «مقاييس اللغة» (٣/ ٢٩٠).

(٥) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٨٣).

**المطلب الأول: حكم سماع الصغير:**

اتفق المحدثون على صحة تحمل الصغير الضابط(٦)، ولكن اختلفوا في السن المعتبر للضبط، وقد بوَّب البخاري في كتاب العلم من صحيحه فقال: «باب: متى يصح سماع الصغير» وذكر فيه قصة محمود بن الربيع، وأنه عقل من النبيﷺ مَجَّةً مَجَّهَا في وجهه، وهو ابن خمس سنين(٧).

قال القاضي عياض: «وقد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع..، ولعلهم إنما رأوا أن هذا السن أقل ما يحصل به الضبط وعقل ما يسمع وحفظه، وإلا فمرجوع ذلك للعادة، ورب بليد الطبع غبي الفطرة لا يضبط شيئا فوق هذا السن، ونبيل الجبلة ذكي القريحة يعقل دون هذا السن»(٨).

وقد اعتُرض على التحديد بسن محمود بأنه لا يلزم منه أن يميز كل صغير تمييز محمود، بل قد ينقص عنه وقد يزيد، ولا يلزم من عقل المجة أن يعقل غير ذلك مما يسمعه(٩).

وهو كذلك، لكن الظاهر أنهم أرادوا بتحديد الخمس أنها مظنة لذلك، لا أن بلوغها شرط لا بد من تحققه، وقريب منه ضبط الفقهاء سن التمييز بست أو سبع، والمرجح أنها مظنة لا تحديد(١٠).

ومنهم من قال: سبع سنين، لأنه السن الذي إذا بلغه الصبي أُمر بالصلاة، وقيل غير ذلك(١١).

والصحيح اعتبار سن التحمل بالتمييز، والصغار متفاوتون في ذلك، فمتى ميَّز الصغير صح سماعه، وقد سُئل أحمد بن حنبل عن سماع الصغير، متى يصح؟ قال: «إذا عقل. وسئل عن إسحاق بن إسماعيل وقيل له: إنهم يذكرون أنه كان صغيرا؟ فقال: قد يكون صغير يضبط»(١٢).

---

(٦) «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض (ص٦٢).

(٧) «صحيح البخاري» (١/ ٢٦): «٧٧».

(٨) «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض (ص٦٢).

(٩) انظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٣٠)، «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/ ٣٨٣).

(١٠) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٧٣)، «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسخاوي (٢/ ١٥٣).

(١١) انظر: «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض (ص٦٢).

(١٢) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص٦٢).

قال ابن الصلاح: «والذي ينبغي في ذلك أن تعتبر في كل صغير حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعا عن حال من لا يعقل فهما للخطاب وردا للجواب ونحو ذلك صححنا سماعه، وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم نصحح سماعه، وإن كان ابن خمس، بل ابن خمسين»(١٣).

والتمييز يعود إلى الفهم، وعبر بعضهم عنه بفهم الخطاب ورد الجواب، قال ابن حجر: «ومن أقوى ما يتمسك به في أن المرد في ذلك إلى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص ما أورده الخطيب من طريق أبي عاصم قال: ذهبت بابني -وهو ابن ثلاث سنين- إلى ابن جريج فحدثه، قال أبو عاصم: ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن، -يعني إذا كان فهما-»(١٤).

وقد اتخذ بعض المحدثين وسائل لاختبار فهم الصغار، فمنهم من كان يسألهم عن القرآن والفرائض، فإن أجاب صح سماعه وكُتب سامعا، وإلا فإنه يكتب حاضرا، ومن طريف ذلك ما ذُكر في ترجمة أبي الحسن محمد بن أبي الرَّعْد العُكْبري أنه قال: «ولدت سنة اثنتين وعشرين، وأول ما سمعت من الحسن بن شهاب العُكْبري في سنة سبع وعشرين، قال: وكان أصحاب الحديث لا يثبتون سماعي لصغري، وأبي يحثهم على ذلك، إلى أن أجمعوا على أن يعطوني دينارا ودرهما، فإن ميزت بينهما يثبتون سماعي حينئذ، قال: فأعطوني دينارا ودرهما وقالوا: ميز بينهما، فنظرت وقلت: أما الدينار فمغربي، فاستحسنوا فهمي وذكائي، وقالوا: أخبر بالعين والنقد»(١٥).

وقال السَّخاوي: «كان ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي يقول: أخبرني فلان، وأنا في الثالثة سامع فهم. ويحتج بتمييزه بين بعيره الذي كان راكبه حين رحل به أبوه الإمام زين الدين أول ما طعن في السنة المذكورة، وبين غيره، وهو حجة»(١٦).

ولما ثبت في مستقر العادة أن الصغير لا يتحرز من الكذب كالبالغ، اشترط المحدثون البلوغ شرطا من شروط عدالة الراوي، "فالبلوغ هو حد التكليف، ولا يتحقق الخوف من الله عز وجل والخوف من الناس إلا بعده؛ لأن الصبي مرفوع عنه القلم، فلا يخاف الله عز وجل، وكذلك لا يخاف الناس؛ لأنهم إن ظهروا على كذب منه قالوا: صبي، ولعله لو قد بلغ وتم عقله لتحرز، ومع هذا فلا تكاد تدعو الحاجة إلى رواية الصبي؛ لأنه إن روى فالغالب

(١٣) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٣٠).

(١٤) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٧٣). وانظر «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٦٤). وفيه: «وهو ابن أقل من ثلاث سنين».

(١٥) «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسخاوي (٢/ ١٥٣).

(١٦) «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسخاوي (٢/ ١٥٣).

أن المروي عنه حي، فيراجع، فإن كان قد مات فالغالب إن كان الصبي صادقا أن يكون غيره ممن هو أكبر قد سمع من ذلك المخبر أو غيره، فإن اتفق أن لا يوجد ذلك الخبر إلا عند ذلك الصبي فمثل هذا الخبر لا يوثق به. وعامة الأدلة على شرع العمل بخبر الواحد موردها في البالغين»[١٧].

وقد نقل الخطيب وغيره اشتراط عامة المحدثين بلوغ الراوي عند أداء الحديث، يقول الخطيب: «فأما الأداء بالرواية فلا يكون صحيحا يلزم العمل به إلا بعد البلوغ، ويجب أيضا أن يكون الراوي في وقت أدائه عاقلا مميزا..، ولأن حال الراوي إذا كان طفلا أو مجنونا، دون حال الفاسق من المسلمين، وذلك أن الفاسق يخاف ويرجو ويتجنب ذنوبا، ويعتمد قربات، وكثير من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله ﷺ والتعمد له ذنب كبير وجرم غير مغفور، فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول، فخبر الطفل والمجنون أولى بذلك، والأمة مع هذا مجتمعة على ما ذكرناه لا نعرف بينها خلافا فيه»[١٨].

كما أجمع المحدثون على اشتراط العقل في الراوي[١٩]، وهو أساس الضبط ومرتكزه، ومن المعلوم أن الضبط لا يتصور دون التمييز، والتمييز لا يتصور دون العقل، قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي: متى يجوز سماع الصبي في الحديث؟ فقال: "إذا عقل وضبط"، قلت: فإنه بلغني عن رجل -سميته- أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة؛ لأن النبي ﷺ رد البراء وابن عمر، استصغرهم يوم بدر؟ فأنكر قوله هذا، وقال: "بئس القول هذا، يجوز سماعه إذا عقل، فكيف يصنع بسفيان بن عيينة ووكيع؟ " وذكر أيضا قوما»[٢٠].

فقد بين الإمام أحمد أن الأمر يعود إلى العقل والتمييز والضبط، وإنما قصة ابن عمر في القتال. وقد أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغر، وحدثوا بها بعد ذلك، وقبلت عنهم[٢١]. قال ابن حجر: «وهذا هو المعتمد، وما قاله ابن معين إن أراد به تحديد ابتداء الطلب بنفسه فموجه، وإن أراد به رد

(١٧) انظر: «الاستبصار في نقد الأخبار» للمعلمي (ص١٥).

(١٨) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٧٦). وانظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٣٥٢).

(١٩) انظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٣٨-٧٦)، «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٥٨٠)، «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي(ص٥٣)، «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسخاوي (٢/ ٣).

(٢٠) «مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله» (ص٤٤٩). والقول نسب لابن معين، وسيأتي عن ابن حجر توجيهه.

(٢١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٥٤).

حديث من سمع اتفاقا أو اعتنى به فسمع وهو صغير فلا، وقد نقل ابن عبدالبر الاتفاق على قبول هذا، وفيه دليل على أن مراد ابن معين الأول»[٢٢].

**المطلب الثاني: عادة المحدثين في ابتداء سماعهم من الشيوخ:**

إن الخلاف السابق في السن المعتبر لضبط الصغير، لا يعني أن سماع الصغير هو العادة المشهورة عند المحدثين، فهناك فرق بينهما، ولابد لاستجلاء هذه المسألة أن نستكشف عادة المحدثين في ابتداء سماعهم من شيوخهم.

والمتأمل في عادة المحدثين في بداية سماعهم من الشيوخ يجد أن هذه العادة تختلف بحسب العصر إلى مرحلتين:

**المرحلة الأولى: مرحلة عصر الرواية الشفهية:** ففي عصر الرواية المتقدم -عصر التابعين وأتباعهم- كانت العمدة في الرواية على الرواة، يأخذون أحاديث الشيوخ مشافهة أو كتابة، وكانوا يتأخرون في السماع إلى ما بعد البلوغ، إلا أن يحصل السماع اتفاقا في سن الصغر، ولم يكن التبكير بالسماع من عادتهم، فكان الطالب إذا تأهل بنفسه وتعلم القرآن والفرائض طلب الحديث في بلده ورحل إلى البلدان الأخرى بحثا عن الشيوخ، وقد قال سفيان بن عيينة: قال الزهري: «ما رأيت طالبا للعلم أصغر منه -يعنيني-، وسمعت منه وأنا ابن خمس عشرة سنة»[٢٣]. قال الرَّامهرمزي: «وقد دل قول الزهري: «ما رأيت طالبا للعلم أصغر من ابن عيينة» على أن طلاب الحديث عصر التابعين كانوا في حدود العشرين، وكذلك يذكر عن أهل الكوفة..، وقال موسى بن هارون: أهل البصرة يكتبون لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين». ثم نقل عن أبي الأحوص، والثوري، والزبيري أنهم يستحبون للرجل أن يتعبد عشرين سنة ويحفظ القرآن والفرائض، ثم يكتب الحديث»[٢٤].

ولذا قال ابن جريج لوكيع: «باكرت العلم يا غلام، وكان لوكيع ثماني عشرة سنة»[٢٥].

(٢٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٧١). وانظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسخاوي (٢/ ١٥٠).

(٢٣) «المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ص١٨٥). وانظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٣/ ١٥٠)

(٢٤) «المحدث الفاصل» (ص١٨٦) باختصار. وانظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٥٤).

(٢٥) «مسائل ابن هانئ للإمام أحمد» (٢١١٠)، «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٥٤).

وقال الخطيب: «قل من كان يكتب الحديث على ما بلغنا في عصر التابعين وقريبا منه، إلا من جاوز حد البلوغ وصار في عداد من يصلح لمجالسة العلماء ومذاكرتهم وسؤالهم»(٢٦).

وكذا قال أبو الحسن سعد الخير الأنصاري: «كان الأمر المواظب عليه في عصر التابعين وما يقاربه، لا يكتب الحديث إلا من جاوز حد البلوغ، وصار في عداد من يصلح لمجالسة العلماء ومذاكرتهم»(٢٧).

وقال أبو نعيم: «سمعت الحديث وأنا ابن أربع عشرة سنة»(٢٨).

وقد طلب الإمام أحمد الحديث وعمره ست عشرة سنة(٢٩).

وقال أبو عبيد بن حَرْبويه: «منعني أبي من سماع الحديث قبل أن أستظهر القرآن حفظا، فلما حفظته قال لي: خذ المحفظة، واذهب إلى يعقوب الدَّوْرَقِي فاكتب عنه»(٣٠).

ونحوه قول ابن أبي حاتم: «لم يدعني أبي أشتغل في الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان، ثم كتبت الحديث»(٣١).

ولذا فإنه لا يستغرب في هذه المرحلة أن لا يسمع الصغير الذي لم يبلغ من الشيوخ الذين عاصرهم، وقد كان أبو إدريس الخولاني يقول: «فاتني معاذ بن جبل رضي الله عنه، مع أنه أدرك معاذا وهو ابن عشر سنين»(٣٢)، وقال إبراهيم بن حميد الطويل: «مات أبي سنة ثلاث وأربعين ومائة ولم أسمع منه، وأنا يومئذ ابن عشر أو نحوه»(٣٣).

---

(٢٦) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٥٤).

(٢٧) «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسخاوي (٢/ ١٤٢).

(٢٨) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٦١).

(٢٩) «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٣/ ١٤٧).

(٣٠) «رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر (ص٢٦٨).

(٣١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٥/ ٣٦٠).

(٣٢) انظر: «تاريخ ابن معين –رواية الدوري» (٤/ ٤٣٢)،«تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للذهبي (٥/٤٤).

(٣٣) «التاريخ الأوسط» للبخاري (٢/٧٤) .

ولما كانت هذه هي العادة المألوفة في هذا العصر فإنهم ربما استصغروا الراوي في شيخه مع أنه جاوز البلوغ، ومن ذلك أن ابن المديني تكلم في رواية عمرو الفلاس عن يزيد بن زريع، وإنما تكلم في روايته عن يزيد لأنه استصغره فيه(٣٤)، مع أن سن عمرو حين توفي يزيد عشرين سنة(٣٥).

ومن ذلك قول يحيى بن معين في وهب بن بقية الواسطي -يقال له: وَهْبَان-: «وهبان ثقة، ولكنه سمع وهو صغير»(٣٦).

وعلق على ذلك الذهبي بقوله: «بل ما سمع حتى صار ابن نيف وعشرين سنة، ولو سمع في صغره، للحق جرير بن حازم وأقرانه»(٣٧).

وقد يقع السماع للصغير في هذه المرحلة مبكرا اتفاقا أو بإحضار أبيه أو لاختصاصٍ من قرابة ونحو ذلك، قال أبو عاصم: «ذهبت بابني إلى ابن جريج، وسنه أقل من ثلاث سنين، فحدثه»(٣٨). ومن ذلك أن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري سمع من عثمان بن عفان وهو صغير، لأنه كان خاله، وكان يدخل عليه كما يدخل ولده صغيرا وكبيرا(٣٩).

وقد رأى أبو نعيم الفضل بن دكين أبا جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي وهو يلعب مع الصبيان وقد طينوه، وكان بينه وبين والده مودة، فنظر إليه وقال: «يا مطين، قد آن لك أن تحضر مجلس السماع. وكان ذلك سببا لتلقيبه مطينا»(٤٠).

**المرحلة الثانية: عصر ما بعد الرواية الشفهية:** بعد القرن الثالث صار الاعتماد في الرواية على الكتب المصنفة، فتسامح الرواة في شروط الرواية رغبة في بقاء سلسلة الإسناد، واكتفوا بصحة سماع الشيخ عن غيره من الشروط(٤١)، قال البيهقي: «ولهذا المعنى توسع من توسع في السماع عن بعض محدثي زماننا هذا، الذين لا يحفظون

(٣٤) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٣٥١).
(٣٥) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (٣٢/ ١٢٤)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥/ ١١٩٧).
(٣٦) "تاريخ هاشم الطبراني عن ابن معين" (ص٣٠ رقم ٢١).
(٣٧) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١١/٤٦٢).
(٣٨) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٦٤).
(٣٩) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥/ ١٥٤). «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (٧/ ٣٨١).
(٤٠) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ٧٦).
(٤١) انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (٦/٤٧٠)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦/ ٧٠).

حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم، بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم. وهو أن الأحاديث التي قد صحت أو وقعت بين الصحة والسقم، وقد دونت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة أهل العلم بالحديث، ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن تذهب على بعضهم؛ لضمان صاحب الشريعة حفظها، فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يقبل منه، ومن جاء بحديث هو معروف عندهم، فالذي يرويه اليوم لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلا بحدثنا أو بأخبرنا. وتبقى هذه الكرامة التي اختصت بها هذه الأمة إلى يوم القيامة شرفا لنبينا المصطفى ﷺ»(٤٢).

ولما ذكر ابن الصلاح أقوال المتقدمين في استحباب طلب الحديث في العشرين، عقب بقوله: «وينبغي بعد أن صار الملحوظ إبقاء سلسلة الإسناد أن يبكر بإسماع الصغير في أول زمان يصح فيه بسماعه، وأما الاشتغال بكتبه الحديث، وتحصيله، وضبطه، وتقييده، فمن حين يتأهل لذلك ويستعد له، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص، وليس ينحصر في سن مخصوص»(٤٣).

وفي هذا العصر أولع المحدثون بعلو الإسناد وتقدم السماع خوفا من فوات الشيوخ على الصغار، فصار الآباء وأولياء أمور الصغار يبكرون في إحضار الصبيان غير المميزين إلى مجالس السماع، ومن ذلك أن الحافظ أبا سعد السمعاني أحضره أبوه مجالس الحديث وهو صغير، ورحل به إلى نيسابور وعمره ثلاث سنوات(٤٤).

وفي هذه المرحلة صار الاعتماد في السماع على الكتب المصنفة بخلاف المرحلة السابقة التي يعتمد فيها على المشافهة والحفظ وضبط كتاب الراوي والتي تقتضي الفهم والمعرفة والإتقان، فالأمر كما قال الذهبي: «من قد تكلم فيه من المتأخرين لا أورد منهم إلا من قد تبين ضعفه، واتضح أمره من الرواة، إذ العمدة في زماننا ليس على الرواة، بل على المحدثين والمقيدين، والذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين.

ثم من المعلوم أنه لابد من صون الراوي وستره، فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم معي إلا القليل، إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفون هذا

(٤٢) «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ٣٢١).
(٤٣) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٢٩)، «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي (١/ ٣٣٧).
(٤٤) انظر: «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» للدمياطي(٢١/ ١٢٨)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي(٢٠/ ٤٥٦).

الشأن، إنما سمعوا في الصغر، واحتيج إلى علو سندهم في الكبر، فالعمدة على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث»(٤٥).

وقد زاد الأمر واتسع حتى صار يحضر مجالس التحديث الأطفال بلا فهم ولا معرفة، قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن الحسن الخلال البغدادي: «الشيخ، الصالح، الصدوق، ولد سنة خمس وثمانين وثلاث مائة. وسمَّعه أبوه من أبي حفص الكتاني، وأبي طاهر المخلص، وجماعة.

قلت: سماعه من الكتاني في الخامسة، ومن هذا الحين أخذ الطلبة في تسميع أولادهم في سن الحضور، ففسد النظام، بل الإجازة أجود من الحضور في القوة، إذ من سمع حضورا بلا فهم لم يتحمل شيئا، والمجاز له قد يحمل، أما إذا كان مع الحضور إذن من الشيخ في الرواية، فهو أجود»(٤٦).

قال ابن كثير: «هذا هو الواقع في زماننا اليوم: أن يحضر مجلس السماع من يفهم ومن لا يفهم، والبعيد من القارئ، والناعس، والمتحدث، والصبيان الذين لا ينضبط أمرهم بل يلعبون غالبا، ولا يشتغلون بمجرد السماع. وكل هؤلاء قد كان يكتب لهم السماع بحضرة شيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي رحمه الله.

وبلغني عن القاضي تقي الدين سليمان المقدسي أنه زُجر في مجلسه الصبيان عن اللعب، فقال: لا تزجروهم، فإنا سمعنا مثلهم»(٤٧).

**المطلب الثالث: التطور التاريخي من السماع إلى الحضور:**

كان مصطلح (السماع) هو المشهور في عصر الرواية، فيقال: فلان سمع من فلان.. وهكذا، لكن في القرن الرابع وما بعده لما صار الملحوظ إبقاء سلسلة الإسناد ظهر مصطلح آخر وهو (الحضور)، فيقال: فلان حضر أو أحضر مجلس فلان، حيث اعتاد كثير من المحدثين على احضار الصغار مجالس الحديث، وينصون في تراجمهم على من حضر حتى وإن كان صغيرا جدا كابن سنة وسنتين(٤٨)، ويقيد اسمه في طباق الحاضرين، «والعادة المطردة في

(٤٥) «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٤).

(٤٦) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/٣٦٧).

(٤٧) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص١٥٤). وكذا كان يفعل ابن حجر. انظر: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (١/ ٣٩٧).

(٤٨) انظر مثلا: «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» للدمياطي(٢١/ ١٢٨)، «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ٨٧). «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٥٦).

العصور المتأخرة أن الصغير يكتب له حضور إلى تمام خمس سنين من عمره، ثم بعد ذلك يسمى سماعا، واستأنسوا في ذلك بحديث محمود بن الربيع -المتقدم- فجعلوه فرقا بين السماع والحضور»(٤٩).

قال ابن الصلاح: «التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعدا (سمع)، ولمن لم يبلغ خمسا (حضر)، أو (أحضر)»(٥٠).

ولذا ينصون كثيرا على السماعات المتقدمة، فيقولون سمع في الخامسة وهكذا(٥١)، أو حضورا(٥٢)، ومثل هؤلاء يحتاج إليهم عند كبرهم لعلو أسانيدهم، وإن كانوا لا يفقهون كثيرا مما يسمعون، قال ابن كثير: «وأما إذا كان الاعتماد على حفظ غيره وخطه وضبطه، فههنا كلما كان السن عاليا كان الناس أرغب في السماع عليه، كما اتفق لشيخنا أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار، فإنه جاوز المائة محققا، سمع على الزبيدي سنة ثلاثين وستمائة صحيح البخاري، وأسمعه في سنة ثلاثين وسبعمائة، وكان شيخا كبيرا عاميا، لا يضبط شيئا، ولا يتعقل كثيرا من المعاني الظاهرة، ومع هذا تداعى الناس إلى السماع منه عند تفرده عن الزبيدي، فسمع منه نحو من مائة ألف أو يزيدون»(٥٣).

ولا شك أن هناك فرقا بين مجرد حضور مجالس الرواية والتحديث، وبين السماع حال الرواية الذي يقتضي اليقظة والانتباه، وهذا السماع قد لا يناسب طبيعة الصغير لكن "جرت عادة المحدثين بإحضارهم الأطفال مجالس التحديث، ويكتبون لهم أنهم حضروا، ولا بد في مثل ذلك من إجازة المسمع"(٥٤).

إذن العبرة في حضور الأطفال غير المميزين بإجازة الشيخ لهم.

---

(٤٩) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص٢٣٨).

(٥٠) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص١٣٠).

(٥١) انظر مثلا: «المعجم المختص بالمحدثين» للذهبي (ص٢٠-٣١-١٤٠-١٥٠-١٥٨-٢٢٧)، «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي (١/ ٣١-٥٥-١٢٦-١٢٩-٢٥٧-٢٨٥-٢٩١-٢/٧٧-٨٥-٩٣-١١٣-١٥-١٧٢).

(٥٢) انظر مثلا: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٣/ ٥٦٦-١٥/٦٦٥-٨٤٥)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥/ ٤١٥-٢٣/٢٤٤)، «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي (١/ ٦٧).

(٥٣) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص١٥٢).

(٥٤) «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» لابن حجر (ص٢٠١).

وقد عد الذهبي من صور التدليس: «أن يكون قد حضر «جزء» على شيخ وهو ابن سنتين أو ثلاث، فيقول: «أخبرنا فلان»، ولم يقل: «وأنا حاضر»؛ فهذا الحضور العري عن إذن المسمع لا يفيد اتصالا، بل هو دون الإجازة؛ فإن الإجازة نوع اتصال عند أئمة.

وحضور ابن عام أو عامين إذا لم يقترن بإجازة كلا شيء، إلا أن يكون حضوره على شيخ حافظ أو محدث يفهم، فيكون إقراره بكتابة اسم الطفل بمنزلة الإذن منه له في الرواية»[٥٥].

وقال: «بل الإجازة أجود من الحضور في القوة، إذ من سمع حضورا بلا فهم لم يتحمل شيئا، والمجاز له قد يحمل، أما إذا كان مع الحضور إذن من الشيخ في الرواية، فهو أجود»[٥٦].

والغالب أن حضور الصغير يكون بلا فهم، فمن ذلك أن أبا الحسن أحمد بن محمد بن سلامة حدث عن خيثمة بن سليمان باثني عشر جزءا منها مسند الحميدي سبعة أجزاء والباقي أمالي خيثمة، وكانت له أصول حسنة، وذكر أن أباه كان يحضره مجلس خيثمة بن سليمان وهو صغير. قال: «فكنت أنام فينبهني فأقوم فأنظر إلى خيثمة شيخ عظيم الهامة كبير الأذان كبير الأنف»[٥٧].

وقال ابن الجوزي -متحدثا عن نفسه-: «ولقد وفق لي شيخنا أبو الفضل بن ناصر رحمه الله، وكان يحملني إلى الشيوخ، فأسمعني المسند وغيره من الكتب الكبار، وأنا لا أعلم ما يراد مني، وضبط لي مسموعاتي إلى أن بلغت، فناولني ثبتها»[٥٨].

**المطلب الرابع: وسائل معرفة صغر سن الراوي حين تحمله:**

لا شك أن معرفة صغر سن الراوي حين تحمله هي أساس الحكم باستصغار الراوي في شيخه، وعليها يبنى ما بعدها، وهذه المعرفة تكون من خلال وسائل متعددة منها:

أولا: اخبار الراوي نفسه: فإخبار الراوي واقراره أقوى الأدلة على ذلك، وقد يخبر بسماعه مطلقا، أو على شيخ معين، أو مجالس أو أحاديث معينة[٥٩]، وفي هذا البحث عدد من الأمثلة عليه، ومن ذلك ما قاله يحي بن

(٥٥) «الموقظة» للذهبي (٧٧).

(٥٦) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣٦٧/١٨).

(٥٧) «ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» للكتاني (ص١٥٤). «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥/ ٣٧١).

(٥٨) «صيد الخاطر» لابن الجوزي (ص٥٠٣).

(٥٩) انظر أمثلة على ذلك في: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٦٠)، «تاريخ بغداد» (٤/ ٦٣٧)، «الأنساب» للسمعاني

معين في أحمد بن جميل المروزي: «سمع من ابن المبارك وهو غلام، قال: (كنت أسمع منه وأنا أرفع رأسي أنظر إلى العصافير) »[٦٠].

وقال الخطيب سمعت ابن اللبان يقول: «أحضرت عند أبي بكر ابن المقرئ ولي أربع سنين، فأرادوا أن يسمعوا لي فيما حضرت قراءته، فقال بعضهم: إنه يصغر عن السماع، فقال لي ابن المقرئ: اقرأ سورة الكافرين، فقرأتها، فقال: اقرأ سورة التكوير، فقرأتها، فقال لي غيره: اقرأ سورة والمرسلات، فقرأتها ولم أغلط فيها، فقال ابن المقرئ: سمعوا له والعهدة علي»[٦١].

ثانيا: معرفة تاريخ ولادة الراوي ووفاة الشيخ: ومن ذلك أن وكيع بن الجراح سمع من شيخه هشام بن عروة وهو صغير، وروى عنه أحاديث غلط في بعضها ولعل ذلك لصغره، فإن هشاما لما مات سنة ست وأربعين ومئة كان وكيع لم يتجاوز السابعة عشرة من عمره[٦٢].

ومن ذلك ما قاله محمد بن يوسف الكندي في مقدام بن داود الرعيني: «لم يكن بالمحمود في روايته عن خالد بن نزار، وذلك لأنهم سألوه عن مولده فأخبرهم، ثم نظروا إلى الأسطوانة على رأس خالد بن نزار فإذا سن المقدام يومئذ أربعة أعوام أو خمسة»[٦٣].

قال ابن حجر: «وهذا جرح هين فلعله سمع عليه وهو صغير»[٦٤]. وقال مرَّة: «فيه كلام»[٦٥].

ثالثا: نص النقاد على ذلك: وقد ينصون على سماعه مطلقا، أو على شيخ معين، أو أحاديث معينة، وفي هذا البحث عدد من الأمثلة على ذلك، ومن ذلك ما قاله أحمد بن حنبل: «يقولون: إن ابن علية سمع من ليث بن أبي سليم بالبصرة وهو صغير»[٦٦].

---

(١/ ٢٠٢).

(٦٠) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص٣٥٠).

(٦١) «تاريخ بغداد» للخطيب (١١/ ٣٧٦). «الكفاية في علم الرواية» (ص٦٤).

(٦٢) انظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (٣٠/ ٢٤٠-٤٨٣).

(٦٣) «لسان الميزان» لابن حجر (٦/ ٨٥).

(٦٤) «لسان الميزان» لابن حجر (٦/ ٨٥).

(٦٥) «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» لابن حجر (١٥/ ٢٥٨).

(٦٦) «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٢/ ٦٨).

ومنه قول ابن معين: «أحمد بن صالح المصري سمع من ابن وهب وهو صغير»(٦٧).

وقد تتوافر عدة وسائل كأن يخبر الراوي عن نفسه، وينص ناقد على ذلك، ومن ذلك قول أبي نعيم: «سمعت الحديث وأنا ابن أربع عشرة سنة»(٦٨). وقال أحمد بن حنبل: «مات الأعمش ولأبي نعيم ثماني عشرة سنة»(٦٩).

ومن ذلك قول يحي بن معين:« هشيم سمع من يعلى بن عطاء وهو صغير جدا»(٧٠).

وقال أحمد بن حنبل: «قال هشيم: فارقنا يعلى بن عطاء سنة عشرين ومائة. قال: وهشيم ابن ست عشرة سنة»(٧١).

ومن القرائن الدالة على صغر الراوي حين التحمل لا سيما عند المتأخرين أنهم كثيرا ما يصفون الراوي بأنه من أولاد المحدثين، أو أن أباه من المحدثين، أو كان من بيت حديث ورواية(٧٢)، ومن فوائده التنبيه على التبكير به حين بدء سماعه وصغر سنه، وذلك أن أباه أو وليه يحرص على تسميعه وهو صغير وإحضاره لمجالس الحديث، ومن ذلك أن مسند العراق في وقته: الحسين بن أحمد بن محمد بن طلحة النعالي، أسمعه جده من الشيوخ الكبار: «قال أبو علي بن سكرة: هو رجل أمي، له سماع صحيح عال، وكان فقيرا عفيفا، من بيت علم.

وقال شجاع الذهلي: هو صحيح السماع، خال من العلم والفهم، سمعت منه.

وقال السمعاني: سألت إسماعيل الحافظ بأصبهان، فقال: هو من أولاد المحدثين، سمع الكثير»(٧٣)، وهذا مما يفيد الباحث عند النقد والريبة والتشكيك في سماع الراوي، ومن ذلك أن أحمد بن عبد الجبار العُطاردي اعتنى به أبوه فأسمعه من القدماء أمثال: يونس بن بكير، وحفص بن غياث، وأبي بكر بن عيَّاش ونحوهم وهو صغير، وقد

(٦٧) "تاريخ هاشم الطبراني عن ابن معين" (ص٢٥).

(٦٨) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٦١).

(٦٩) «المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ص١٨٧).

(٧٠) «تاريخ ابن معين برواية الدوري» (٤/ ٣٨٦)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (٣٢/ ٣٩٥).

(٧١) «تهذيب الكمال» للمزي (٣٢/ ٣٩٥). وانظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٣/ ١١٤).

(٧٢) انظر مثلا: «التحبير في المعجم الكبير» للسمعاني (١/ ٨٠-٨٩-١٢٩-١٥٠-٢٦٩-٢٧٠)، «الأنساب» له أيضا (١/ ١٤١-٦/٨-٣٥١-٧/٢٣٩-٢٩٩)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١١/ ٤٨٠-١٦/٤٢٦-١٨/٢٥٤-٣٩٢)، «تاريخ الإسلام» له أيضا (٨/ ٣٠٦-٧٥٨-١٠/١٧٥-٢٦٦-٢٩١-٣٤٥-٧٣٨-٨٠٧).

(٧٣) انظر: «الأنساب» للسمعاني (٤/ ١٩)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٩/ ١٠٢).

تُكلم في سماعه منهم لصغره، وكان سماعه في كتب أبيه، قال الدارقطني: «اختلف فيه شيوخنا، ولم يكن من أصحاب الحديث، وكان سماعه في كتب أبيه، وأبوه ثقة»(٧٤). وقال أبو كريب: «سمع معنا مع أبيه مغازي يونس بن بكير»(٧٥).

قال الخطيب: «ثبت سماعه من أبي بكر بن عياش، فلا يستنكر له السماع من حفص بن غياث، وابن فضيل، ووكيع، وأبي معاوية؛ لأن أبا بكر بن عياش تقدمهم جميعا في الموت، وأما ابن إدريس، فتوفي قبل أبي بكر بسنة، فليس يمتنع سماعه منه؛ لأن والده من كبار أصحاب الحديث، فيجوز أن يكون بكَّر به»(٧٦).

وعليه فلا يُستنكر حينئذ سماعه مع أبيه وهو صغير، ومن ذلك أن الخطيب تكلم في سماع ابن المزكي النيسابوري من الحاكم، قال الخطيب: «قدم علينا بغداد في سنة ثمان وأربعين وأربعمائة، فكتبت عنه أحاديث يسيرة، وخرج عن البلد ثم عاد إليه بعد سنة ستين وأربعمائة، فحدث عن الحاكم، ولم يكن حدث عنه فيما تقدم، ولم نر له أصلا وإنما كان يروي من فروع»(٧٧)، وتعقبه الذهبي فقال: «أدرك الحاكم وهو ابن عشر. وهو من بيت رواية، فلا ينكر لأبيه أن يسمعه من الحاكم»(٧٨).

**المطلب الخامس: فوائد معرفة صغر سن الراوي حين تحمله.**

إن لمعرفة صغر سن الراوي حين تحمله فوائد عديدة للباحث سواء في الحكم على الراوي، أم في النظر في مروياته، أم في الترجيح عند الاختلاف، واستكشاف سبب وهمه، وتطرق الخلل إلى حديثه، ومن ذلك:

أولا: تقدم أن عادة المحدثين في السماع وطلب الحديث أنه يمكن تقسيمها إلى مرحلتين، أما في المرحلة الأولى فقد كانت العمدة في نقل الحديث على الأخذ من الشيوخ مشافهة، فكان السماع في الصغر مظنة للغلط، ولذا فنص الناقد أن الراوي سمع من شيخه في الصغر أو سمع هذا الحديث وهو صغير يتضمن في الغالب إشارة إلى تضعيفه في شيخه، وإعلال حديثه.

وهذا بخلاف المرحلة الثانية التي تعتمد على رواية الكتب فالغالب أن يكون المقصود بيان علو سنده وتبكيره في السماع.

---

(٧٤) «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص٨٦).

(٧٥) انظر: «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص٨٦). «تاريخ بغداد» للخطيب (٥/ ٤٣٧).

(٧٦) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٥/ ٤٣٨). وانظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٥٧).

(٧٧) «تاريخ بغداد» للخطيب (٤/ ٦٨٧).

(٧٨) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/ ٤٠٠).

ثانيا: ومن فوائد معرفة رواية الصغار عن شيوخهم أنه يمكن إحالة الأوهام في روايتهم عن شيوخهم لهذا السبب وهو أخذهم عنهم في حال الصغر، ومن ذلك ما قاله يحيى بن معين في عبد الله بن وهب المصري: «ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر»(٧٩). قال ابن رجب:« يعني لأنه سمع منه وهو صغير»(٨٠).

قال أحمد بن حنبل: «في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء»(٨١). قال أبو عوانة:« صدق؛ لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره»(٨٢).

ثالثا: ومن فوائده أيضا ما ذكره الحازمي أن مما يرجح به عند الاختلاف: أن يكون راوي أحد الحديثين لما سمعه كان بالغا، والثاني كان صغيرا حالة الأخذ، فالمصير إلى حديث الأول أولى؛ لأن البالغ أفهم للمعاني، وأتقن للألفاظ، وأبعد من غوائل الاختلاط، وأحرص على الضبط، وأشد اعتناء بمراعاة أصوله من الصبي، ولأن الكبير سمعه في حالة لو أخبر به لقبل منه بخلاف الصبي.

ولهذا بعض أهل المعرفة بالحديث لما ذكر في أصحاب الزهري رجح مالكا على سفيان بن عيينة؛ لأن مالكا أخذ عن الزهري وهو كبير، وابن عيينة إنما صحب الزهري وهو صغير دون الاحتلام(٨٣).

وكذا ذكر السيوطي من المرجحات: الوقت، فيرجح من لم يتحمل الحديث إلا بعد البلوغ على من كان بعض تحمله قبله، أو بعضه بعده، لاحتمال أن يكون هذا مما قبله، والمتحمل بعده أقوى لتأهله للضبط(٨٤).

### المطلب السادس: أسباب إعلال رواية الصغير:

لما كان في مستقر العادة أن الصغير قد لا يضبط الحديث على وجهه، فيُغير في الألفاظ والأسانيد، ويُحيل معنى الحديث، وربما قلب الأسانيد والمتون، ولا سيما عند وقوع الاشتباه والاتفاق، لذا تورع بعض المحدثين من

(٧٩) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٥/ ٣٣٧).
(٨٠) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٦٨٣).
(٨١) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٢٨١).
(٨٢) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٢٨١). وانظر أمثلة على ما ذكره أبو عوانة في «سنن أبي داود» (١/ ٢٩):«١١٧»، «السنن الكبير» للبيهقي (١/ ١٩٥):«٣٠٠»، «أطراف الغرائب والأفراد» لابن القيسراني (٢/ ٤١٥):«١٧٨٨»- «٢٦٨٣» (٣/ ٣١٣):«٢٧٦٣»- (٤/ ٢٣٠):«٤١٤١»- (٤/ ٢٥٧):«٤٢١٣»
(٨٣) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» للحازمي (ص١٠).
(٨٤) «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» للسيوطي (٢/ ٦٥٧).

التحديث بما سمعه وهو صغير أو بما تحمله حضورا، ومن ذلك أن إسحاق بن راهويه سمع من ابن المبارك وهو صغير، فترك الرواية عنه لصغره(٨٥).

ومنه أن عبد الله بن أبي حامد الشيباني النيسابوري كان من أكثر أقرانه سماعا للحديث، قال الخطيب: «سمع من محمد بن إسحاق بن خزيمة وهو صغير، فتورع عن الرواية عنه لصغره»(٨٦).

ومنه أن المسند عبدالحق اليوسفي كان قد أسمعه أبوه وهو صغير: «قال ابن الأخضر: كان لا يحدث بما سمعه حضورا تورعا»(٨٧).

ولا شك أن السماع يحتاج إلى تيقظ وانتباه، والصغير في العادة لا يستطيع التركيز فترة طويلة بمقتضى الخلقة والجبلة، وربما انصرف ذهنه وتشتت انتباهه بأدنى الملهيات، يقول أحمد بن جميل المروزي وكان سمع من ابن المبارك وهو غلام: «كنت أسمع منه وأنا أرفع رأسي أنظر إلى العصافير»(٨٨).

وقال المسند أبو عمر الهاشمي: «أحضرني والدي سماع سنن أبي داود وأنا ابن ثمان سنين، فأثبت حضوري ولم يثبت السماع، ثم أحضرني وأنا ابن تسع، فأثبت حضوري ولم يثبت السماع، وسمعته وأنا ابن عشر سنين، فأثبت حينئذ سماعي»(٨٩).

وربما تساهل بعض الرواة الثقات فحدث بما تحمله وهو صغير لم يضبط، أو يظن أنه ضبط حديث شيخه، فيتبين أنه يخطئ فيه، فيُلين فيه بسبب ذلك، ومن ذلك قول الدارقطني في معمر: «سيء الحفظ لحديث قتادة، والأعمش»(٩٠). وقال ابن رجب: «رواية معمر، عن قتادة ليست بالقوية»(٩١)، ولذا لم يخرج البخاري له من روايته عن قتادة إلا تعليقا(٩٢).

(٨٥) «العبر في خبر من غبر» للذهبي (١/ ٣٣٥).
(٨٦) «تاريخ بغداد» للخطيب (١١/ ٣٤).
(٨٧) «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢٨/ ٣٥٦)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠/٥٥٣).
(٨٨) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص٣٥٠).
(٨٩) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/٢٢٦).
(٩٠) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (١٢/ ٢٢١)، «فتح الباري» لابن رجب (١/ ٢٩٩).
(٩١) «فتح الباري» لابن رجب (١/ ٢٩٩).
(٩٢) «هدى الساري» لابن حجر (ص ٦٢٠).

وسبب ذلك بيَّنه معمر فقال: «جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد»(٩٣).

ومن ذلك أن ابن المديني تكلم في رواية عمرو الفلاس عن يزيد بن زريع، وإنما تكلم في روايته عن يزيد لأنه استصغره فيه(٩٤).

وقال في عبد الله بن محمد بن أبي الأسود البصري ابن أخت عبد الرحمن بن مهدي- وقد كان سمع وهو صغير باعتناء خاله-: «سماعه من أبي عوانة ضعيف، لأنه كان صغيرا»(٩٥)، وقال يحيى بن معين: «ما أرى به بأسا، ولكنه سمع من أبي عوانة وهو صغير، وقد كان يطلب الحديث»(٩٦)، ولذا قال الذهبي: «ثقة، استصغر في أبي عوانة»(٩٧)، وقال ابن حجر: «ثقة حافظ سماعه من أبي عوانة وهو صغير»(٩٨).

وقال صالح بن محمد جزرة في إبراهيم بن سعد الأنصاري: «سماعه من الزهري ليس بذاك؛ لأنه كان صغيرا حين سمع من الزهري»(٩٩)، وقال الذهبي: «غيره في الزهري أثبت منه، سمع منه وهو صغير»(١٠٠).

وكذلك ضُعف عمرو بن هشام البيروتي في روايته عن الأوزاعي، قال فيه محمد بن مسلم بن وارة: «كتبت عنه، كان قليل الحديث، قيل له: ما حاله؟ قال: ليس بذاك، كان صغيرا حين كتب عن الأوزاعي»(١٠١).

وكثيرا ما تكلم النقاد في الرواة بسبب غلطهم فيما تحملوه عن الشيوخ حال الصغر، وأعلوا رواياتهم، فمن ذلك أن قبيصة بن عقبة السوائي كان ثقة، إلا أنه كثير الغلط في حديث الثوري؛ لأنه سمع منه وهو صغير، وقد جالس الثوري ثلاث سنين وهو ابن ست عشرة سنة(١٠٢)، قال يحيى بن معين: «قبيصة ثقة في كل شيء إلا في

---

(٩٣) «التاريخ الكبير- السفر الثالث -» لابن أبي خيثمة (١/ ٣٢٧)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٩٩/٥٩).

(٩٤) «تهذيب التهذيب» لابن حجر ( ٨٢/٨) .

(٩٥) «تاريخ بغداد» للخطيب (١١/ ٢٥٤)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥/ ٦٠٧)، «ميزان الاعتدال» (٤٩١/٢).

(٩٦) «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز» (١/ ٩٠)، «تاريخ بغداد» للخطيب (١١/ ٢٥٤).

(٩٧) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤٩١/٢).

(٩٨) «تقريب التهذيب» (٣٥٧٨). وقال:« روى عنه البخاري، وأبو داود، وروى الترمذي عن البخاري عنه، لكن ما أخرج له عن أبي عوانة أحد منهم». «هدي الساري» لابن حجر (ص ٤١٦). ومن الأمثلة على وهمه: «المعجم الأوسط» للطبراني (٨/ ٢٣٣)«٨٤٩٥»،«شعب الإيمان» للبيهقي (٧/ ٢٦٠):«٤٩٦٦».

(٩٩) «تاريخ بغداد» للخطيب (٦/ ٦٠٣). «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (٢/ ٩٢).

(١٠٠) «تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للذهبي (١/ ٢٤٠).

(١٠١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ( ٢٦٨/٦) وانظر ميزان الاعتدال» للذهبي (٢٩٠/٣).

(١٠٢) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (٢٣/ ٤٨٨).

حديث سفيان ليس بذاك القوي، فإنه سمع منه وهو صغير»[١٠٣]، وقال حنبل: قال أحمد بن حنبل: «كان يحيى بن آدم أصغر من سمع من سفيان –الثوري– عندنا، قال: وقال يحيى: قبيصة أصغر مني بسنتين، قلت له: فما قصة قبيصة في سفيان؟ قال أبو عبد الله: كان كثير الغلط، قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيرا لا يضبط، قلت له: فغير سفيان؟ قال: كان قبيصة رجلا صالحا ثقة»[١٠٤]، وقال يعقوب بن شيبة: «كان ثقة صدوقا فاضلا تكلموا في روايته عن سفيان خاصة، كان ابن معين يضعف روايته عن سفيان»[١٠٥]، وقال صالح بن محمد جزرة: «كان رجلا صالحا إلا أنهم تكلموا في سماعه من سفيان»[١٠٦].

وقال الخليلي: «ثقة إلا في حديث سفيان، فإنه سمع وهو صغير مع أن الأئمة رووا عنه حديث سفيان، ويكثر البخاري عنه عن سفيان»[١٠٧].

ولما أخرج له النسائي حديثا أخطأ فيه قال: «هذا خطأ لا نعلم أحدا رواه عن سفيان غير قبيصة، وقبيصة كثير الخطأ»[١٠٨].

وقد يجتمع مع صغر السن سبب آخر لتضعيف رواية الصغير عن شيخه كما قيل في رواية هشيم عن الزهري، قال ابن معين: «سماعه من الزهري وهو صغير»[١٠٩]، وكان كتب عن الزهري صحيفة بمكة، فجاءت الريح فرمت بالصحيفة، فنزلوا فلم يجدوها، وحفظ هشيم منها تسعة أحاديث[١١٠]. وقال الخليلي: «أقل الرواية عن الزهري، ضاعت صحيفته، وقيل: إنه ذاكر شعبة، وكان يسرد عن الزهري، ولم يكن شعبة أدرك الزهري، فتناول صحيفته، فألقاها في الدجلة، وكان هشيم يروي عن الزهري من حفظه»[١١١]. فكان يحدث مما علق بحفظه فيخطئ،

(١٠٣) «تاريخ بغداد» للخطيب (١٤/ ٤٩٣)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (٢٣/ ٤٨٥).
(١٠٤) «تاريخ بغداد» للخطيب (١٤/ ٤٩٣)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (٢٣/ ٤٨٥).
(١٠٥) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٨١٢).
(١٠٦) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (٢٣/ ٤٨٦).
(١٠٧) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي» للخليلي (٢/ ٥٧٢). قال ابن حجر: «من كبار شيوخ البخاري، أخرج عنه أحاديث عن سفيان الثوري، وافقه عليها غيره». «هدي الساري» (ص٤٣٦).
(١٠٨) «السنن الكبرى» للنسائي (٣/ ٣٤٣):«٣٢١٦». وقد خطأه أيضا في هذا الحديث ابن معين وأحمد بن حنبل. انظر: «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لابن الملقن (٥/ ٦٧١).
(١٠٩) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٨/ ٤٥١).
(١١٠) «تاريخ بغداد» للخطيب (١٦/ ١٣٤).
(١١١) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (١/ ١٩٦). وانظر قصته مع شعبة في: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب

ولذا قال الذهبي: «هو لين في الزهري»(١١٢)، وقال:« حديثه في الصحاح لكن ما خرجوا له عن الزهري شيئا لأنه ضعيف فيه»(١١٣).

ومن ذلك أن عبد الله بن نافع الصائغ وهو سيء الحفظ، ومع ذلك عرض له بأخرة شك، وسمع منه محمد بن إسماعيل الصائغ بأخرة وهو صغير، وروى عنه حديثا منكرا(١١٤).

وقد يكون الراوي صغيرا حين سماعه من شيخه وانضاف له ضعف ضبطه حال كبره كما قيل في سليمان بن كثير، وهو لين ولا سيما في الزهري، قال ابن معين: «سماعه من الزهري وهو صغير»(١١٥)، وقال أحمد بن حنبل: «سمع من الزهري وكان غلاما»(١١٦)، قال ابن حبان: «كان يخطئ كثيرا، أما روايته عن الزهري فقد اختلط عليه صحيفته فلا يحتج بشيء ينفرد به عن الثقات، ويعتبر بما وافق الأثبات في الروايات»(١١٧).

ومن ذلك أن أبا عبد الله ابن بطة العكبري سمع من البغوي صغيرا لم يتجاوز إحدى عشرة سنة، وكان يحدث من حفظه فيخطئ، وقد تُكلم فيه من أجل هذا، واسُتنكرت عليه بعض الأحاديث(١١٨).

**المطلب السابع: أثر تحمل الصغير في روايته:**

السامع» للخطيب (٢/ ١٤٢).

(١١٢) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ٣٠٦).

(١١٣) «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» للذهبي (ص١٧٩). وانظر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره» (ص٢٠٠)، «مسائل ابن هانئ للإمام أحمد» (٢٢٠٢)، (٢٢٠٣).

(١١٤) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢/ ٥١٤)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٦٨)، حاشية المعلمي على «الفوائد المجموعة للشوكاني» (ص١١٦).

(١١٥) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٨/ ٤٥١).

(١١٦) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٣٤١)، وانظر: «مسائل ابن هانئ» (٢٣٨٥).

(١١٧) «المجروحين لابن حبان» لابن حبان (١/ ٣٣٤).

(١١٨) انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (١٢/ ١٠١)، «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ١٤٥)، «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ١٥). «تاريخ الإسلام» (٨/ ٦١٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٢٩)، «لسان الميزان» لابن حجر (٤/ ١١٢).

لا شك أن الصغار متفاوتون في ضبطهم، وربما كان الصغير أضبط للحديث من غيره، وقد كان بعض المحدثين يفتخر بسماعه في الصغر، فقد روى حفص بن غياث حديثا ثم قال: «سمعت هذا الحديث منذ سبعين سنة، ولم أبلغ عشر سنين»(١١٩).

ومع صحة سماع الصغير المميز، دون تحديد سن معين كما سبق، فإن النقاد ربما أعلوا رواية الصغير واستصغروه في شيخه، ولم يجعلوا سماع الصغير كسماع الكبير بمنزلة واحدة.

وكان السماع في الصغر مجالا لنقد حديث الراوي كله أو بعضه، إذ يُخشى أن الراوي لا يضبط حديثه، وهذا ما جعل بعض الشيوخ يتردد في تحديث الصغار، قال عبد الله بن عون: «سألت عمير بن إسحاق يوما عن حديث، فابتدأ فحدثنيه، ثم استصغرني فقطعه»(١٢٠). وقال: «كان عمير -يعني ابن إسحاق- ربما أراد أن يحدثني بالحديث وأنا معه فيستصغرني»(١٢١).

ومن طرائف ما يروى في ذلك ما قاله أبو العيناء: «أتيت عبد الله بن داود الخريبي، فسألته أن يحدثني، فاستصغرني، وقال: اذهب فتحفظ القرآن. قلت: قد حفظته. قال: اقرأ من رأس ستين من يونس، فقرأت العشر. فقال: أحسنت، اذهب فتعلم الفرائض. قلت: قد حفظتها. قال: فأيهما أقرب إليك: عمك أو ابن أخيك؟ قلت: ابن أخي. قال ولم ذاك؟ قلت: لأن هذا من ولد أبي وهذا من ولد جدي. قال: أحسنت. اذهب فتعلم العربية. قلت: قد فعلت وتعلمت منها ما فيه كفاية. قال: فلم قال عمر بن الخطاب، يعني حين طعن: يا لله، يا للمسلمين. لم فتح تلك اللام وكسر هذه؟ قلت: لأن الأول استغاثة، والثاني نداء. فقال: لو كنت محدثا أحدا في سنك، لحدثتك»(١٢٢).

ولذا كان ولي الصغير يفرح ببلوغه، ويرى أنه جاوز حد الصغر، قال عبد الرحمن بن بشر بن الحكم: «احتلمت باليمن مع أبي، فدعا أبي عبد الرزاق، وأصحاب الحديث الغرباء، فلما فرغوا من الطعام قال: اشهدوا

(١١٩) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٦٣).

(١٢٠) «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٢/ ٤٤٦).

(١٢١) «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (١/ ٤٩٧). وانظر أمثلة أخرى في: «التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة - السفر الثالث-» (١/ ٢٧٩)، «مسند أبي يعلى» (٨/ ١٥٠). «أخبار وحكايات» للغساني (ص٤٨)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٧٤/ ٣٣)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٣٠/ ٢٥٢): «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٢٨).

(١٢٢) «تاريخ بغداد» للخطيب (٤/ ٢٨٧)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٨/ ٢٩).

أن ابني قد احتلم وهو ذا يسمع من عبد الرزاق، وقد سمع من سفيان بن عيينة»[١٢٣]. وقال: «حملني أبي على عاتقه في مجلس سفيان بن عيينة، وقال: يا معشر أصحاب الحديث، أنا بشر بن الحكم، سمع أبي من سفيان بن عيينة، وسمعت أنا منه وحدثت عنه بخراسان، وهذا ابني قد سمع منه»[١٢٤].

وقد تؤدي دعوى السماع في الصغر إلى الطعن في عدالة الراوي أو ضبطه، أو التشكيك فيهما، واحترازا من هذا الأمر لما سمع يحيى بن أكثم من ابن المبارك وكان صغيرا، صنع أبوه طعاما ودعا الناس، ثم قال: «اشهدوا أن هذا سمع من ابن المبارك وهو صغير»[١٢٥].

ومع ذلك لم يسلم من التضعيف، فقد «تكلم فيه ابن معين، وأبو حاتم، وإسحاق؛ لأنه سمع من ابن المبارك وهو صغير»[١٢٦].

ومنه أن محمد بن طلحة بن مصرف اليامي روى عن أبيه وهو صغير، وقال: «أدركت أبي كالحلم»[١٢٧]. وقد أخرج له البخاري في صحيحه عن أبيه[١٢٨]، وقال عفان: «كان محمد بن طلحة يروي عن أبيه، وأبوه قديم الموت، وكان الناس كأنهم يكذبونه، ولكن من يجترئ أن يقول له أنت تكذب، كان من فضله وكان»[١٢٩].

وقال العجلي: «كوفي ثقة إلا أنه سمع من أبيه وهو صغير»[١٣٠]، وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «محمد بن طلحة مات أبوه وهو صغير جدا، وقد تكلم الناس في روايته عن أبيه إلا أنه في الجملة رجل صالح راجح»[١٣١]، وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام وأنكروا سماعه من أبيه لصغره»[١٣٢].

(١٢٣) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٤٢).
(١٢٤) «تاريخ بغداد» للخطيب (١١/ ٥٥٩)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٣٤٢).
(١٢٥) «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٢/ ٨٦).
(١٢٦) «لسان الميزان» لابن حجر (٧/ ٤٢٩).
(١٢٧) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٧/ ٤٧٥).
(١٢٨) «صحيح البخاري» (٤/ ٣٦):«٢٨٩٦». وانظر: «هدي الساري» لابن حجر (ص٤٣٩).
(١٢٩) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٥/ ١٤٤).
(١٣٠) «الثقات» للعجلي (٢/ ٢٤١).
(١٣١) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/ ١٧٨).
(١٣٢) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٤٨٥):«٥٩٨٢».

وقال نعيم بن حماد: «سمعت ابن عيينة يقول: أتى هشام بن حسان عظيما بروايته عن الحسن. قيل لنعيم: لم؟ قال: لأنه كان صغيرا»(١٣٣).

ولذا قال إسماعيل بن علية: «كنا لا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئا»(١٣٤).

وقال ابن سعد في يعقوب بن إسحاق الحضرمي: «ليس هو عندهم بذاك الثبت، يذكرون أنه حدث عن رجال لقيهم وهو صغير قبل أن يدرك»(١٣٥). وقيل للإمام أحمد: « لِمَ لَمْ تكتب عنه؟ قال: كانوا يقولون إنه كان صغيرا عند شعبة، وكان صدوقا»(١٣٦).

ومن ذلك أن أحمد بن سليمان أبا بكر العباداني سمع الحديث وعمره ثمان سنوات، قال محمد بن يوسف القطان النيسابوري: «أحمد بن سليمان العباداني صدوق، غير أنه سمع وهو صغير»(١٣٧)، ولذا تكلم في سماعه، قال الخطيب: «رأيت أصحابنا يغمزونه بلا حجة، فإن أحاديثه كلها مستقيمة، خلا حديث واحد خلط في إسناده»(١٣٨).

وقد يستنكر كثرة رواية الصغير عن شيخه –وليس أصل الرواية عنه– فقد تكلم بعض النقاد في كثرة رواية محمد بن موسى الحضرمي عن يونس بن عبد الأعلى واستصغره فيه(١٣٩).

ومن ذلك أن حبيب بن أبي ثابت روى عن ابن عمر عدة أحاديث واستصغر فيه، وقد سمع منه وهو صبي، لكنه لم يسمع منه سوى ثلاثة أحاديث على الراجح(١٤٠).

---

(١٣٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥٦/٩). «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٥٤).

(١٣٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥٦/٩).

(١٣٥) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٩/ ٣٠٥).

(١٣٦) «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٣/ ٢٨٢).

(١٣٧) «تاريخ بغداد» للخطيب (٥/ ٢٩٢).

(١٣٨) «تاريخ بغداد» للخطيب (٥/ ٢٩٠). وانظر حديثا آخر أخطأ فيه العباداني في «معجم الشيوخ» لابن عساكر (١/ ٩٠)«٩٤».

(١٣٩) «المغني في الضعفاء» للذهبي (٦٣٨/٢)، «ميزان الاعتدال» (٥١/٤).

(١٤٠) «تاريخ ابن معين – رواية الدوري» (٣/ ١٣٠)، «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (٣/ ٢٢٠)، «مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح» (٣/ ٢٢١)، «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٢٠٥)، «الضعفاء الكبير» للعقيلي (١/ ٢٦٣).

قال ابن رجب: «ومَنْ عُلم منه أنه مع اللقاء لم يسمع ممن لقيه إلا شيئا يسيرا فرواياته عنه زيادة على ذلك مرسلة، كروايات ابن المسيب عن عمر، فإن الأكثرين نفوا سماعه منه، وأثبت أحمد أنه رآه وسمع منه، وقال مع ذلك: إن رواياته عنه مرسلة؛ لأنه إنما سمع منه شيئا يسيرا، مثل نعيه النعمان بن مقرن على المنبر ونحو ذلك، وكذلك سماع الحسن من عثمان وهو على المنبر يأمر بقتل الكلاب وذبح الحمام، ورواياته عنه غير ذلك مرسلة»(١٤١).

**المطلب الثامن: ضوابط الإعلال بصغر سن الراوي:**

لا ريب أن قضية إعلال رواية الراوي بسبب تحمله حال صغره من القضايا الدقيقة التي تحتاج إلى نظر خاص بكل راوٍ على حدة، ومن خلال نصوص النقاد وأحكامهم يمكن استنباط ضوابط للإعلال كما يلي:

أولا: لا يلزم من الصغر عدم الضبط، وإن كان مظنة له، وقد تقدم قول الإمام أحمد: «قد يكون صغير يضبط»(١٤٢)، ولما قيل له عن رجل أنه قال: لا يجوز سماع الصغير حتى يكون له خمس عشرة سنة؛ فأنكر قوله هذا، وقال: «بئس القول هذا، يجوز سماعه إذا عقل، فكيف يصنع بسفيان بن عيينة ووكيع؟ وذكر أيضا قوما»(١٤٣).

وذلك أن ابن عيينة سمع من الزهري، وعمرو بن دينار وغيرهما وهو صغير «وهو ابن خمس عشرة، فصار بين ابتداء كتبه عنه إلى يوم توفي الزهري سنتان أو نحوهما، واستصغره الزهري لخمس عشرة»(١٤٤). قال أحمد بن حنبل: «أخرجه أبوه إلى مكة وهو صغير فسمع من الناس عمرو بن دينار وابن أبي نجيح في الفقه، ليس تضمه إلى أحد -يعني أقرانه- إلا وجدته مقدما»(١٤٥)، وقال: «سبحان الله! ما أعلم ابن عيينة بعمرو بن دينار، أعلم الناس به ابن عيينة، قيل له: كان ابن عيينة صغيرا؟ قال: وإن كان صغيرا، فقد يكون صغير كيس»(١٤٦)، وقال يحيى بن معين: «أصحاب الزهري الذين يعتمد عليهم: مالك، ومعمر، ويونس، وعقيل، والزبيري، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة صغير ليس به بأس»(١٤٧).

---

(١٤١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٥٩٠).
(١٤٢) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٦٢).
(١٤٣) «مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله» (ص٤٤٩).
(١٤٤) «المحدث الفاصل» للرامهرمزي (ص١٨٥).
(١٤٥) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/ ١٥٨).
(١٤٦) «سؤالات الاثرم لأحمد بن حنبل» (ص٣٧).
(١٤٧) «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز» (١/ ١٢١).

وأما وكيع فقد قال له ابن جريج: «باكرت العلم يا غلام، وكان لوكيع ثماني عشرة سنة»(١٤٨).

قال أحمد بن حنبل تعليقا على ذلك: «كان غلاما كيسا، يطلب العلم من صغره»(١٤٩).

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة في الأعمش. وقد تكلم في رواية وكيع عن الأعمش بشيء دفعه عيسى بن يونس. قيل لعيسى بن يونس: إن وكيعا سمع من الأعمش وهو صغير، قال: لا تقولوا ذاك، إنه كان ينتقيها ويعرفها -أو قال ينقيها-»(١٥٠).

وسئل عبد الرحمن بن الحكم بن بشير مَنْ أثبت في الأعمش بعد الثوري؟ فقال: «ما أعدل بوكيع أحدا»(١٥١). وقال الدارقطني: «أرفع الرواة عن الأعمش: الثوري، وأبو معاوية، ووكيع، ويحي القطان»(١٥٢).

ومن قبيل ذلك ما قاله عمر بن أحمد الجوهري: «سمعت جعفر بن محمد الصائغ يقول: اجتمع علي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، وعفان بن مسلم، فقال عفان: ثلاثة يضعفون في ثلاثة، علي بن المديني في حماد بن زيد، وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك، قال علي بن المديني: ورابع معهم، قال: من ذاك؟ قال: وعفان في شعبة.

قال الجوهري: وكل هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف، ولكن قال هذا على وجه المزاح»(١٥٣).

قال الذهبي تعليقا على هذه القصة: «هذا منهم على وجه المباسطة؛ لأن هؤلاء من صغار من كتب عن المذكورين»(١٥٤). وقال: «كل منهم صغير في شيخه ذلك ومقل عنه»(١٥٥).

ثانيا: ينبغي التأكد من صغر الراوي حين التحمل، فقد يستصغر الراوي في شيخه ولا يصح، ومن ذلك ما قاله ابن أبي حاتم في سليم بن منصور بن عمار أبي الحسن المروزي: «روى عنه أبي، وسألته عنه فقلت: أهل

(١٤٨) «مسائل ابن هانئ للإمام أحمد» (٢١١٠)، «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٥٤).
(١٤٩) «مسائل ابن هانئ للإمام أحمد» (٢١١١).
(١٥٠) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٧١٨) باختصار.
(١٥١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٢٣٠).
(١٥٢) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٧٢٠).
(١٥٣) «تاريخ بغداد» للخطيب (١٤/ ٢٠١).
(١٥٤) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٨٢/٣).
(١٥٥) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١١/ ٨٢).

بغداد يتكلمون فيه؟ فقال: مه سألت ابن أبي الثلج عنه، فقلت له: إنهم يقولون: كتب عن ابن علية وهو صغير، فقال: لا، كان هو أسن منا»(١٥٦).

ثالثا: قد يختلف النقاد في سبب وقوع الوهم من الراوي إذا تحمل في حال الصغر، هل سببه صغر الراوي في شيخه، أم من شيخه، أم لأسباب أخرى؟، ومنه أن ابن عدي ذكر إسحاق بن إبراهيم الدبري في الضعفاء وقال: «استصغر في عبدالرزاق، أحضره أبوه عنده، وهو صغير جدا، فكان يقول: "قرأنا على عبد الرزاق" أي: قرأ غيره وحضر صغيرا»(١٥٧)، وقال ابن نقطة: «سمَّعه أبوه من عبد الرزاق الكثير وهو صغير»(١٥٨)، ولما ذكر ابن الصلاح أن عبدالرزاق عمي في آخر عمره، فكان يُلقن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء، قال: «قد وجدت فيما روي عن الطبراني، عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جدا، فأحلت أمرها على ذلك، فإن سماع الدبري منه متأخر جدا، قال إبراهيم الحربي: مات عبد الرزاق وللدبري ست سنين أو سبع سنين»(١٥٩).

قال الذهبي: «ما كان الرجل صاحب حديث، وإنما أسمعه أبوه واعتنى به، سمع من عبد الرزاق تصانيفه، وهو ابن سبع سنين أو نحوها، لكن روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة، فوقع التردد فيها، هل هي منه فانفرد بها، أو هي معروفة مما تفرد به عبد الرزاق، وفي مرويات الحافظ أبي بكر بن الخير الإشبيلي كتاب الحروف التي أخطأ فيها الدبري وصحفها في مصنف عبد الرزاق للقاضي محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي»(١٦٠).

رابعا: قد يختلف النقاد في مدى ضبط الراوي إذا تحمل في حال الصغر، ومن ذلك أن إسحاق بن إسماعيل الطَّالقاني قد استصغره بعض النقاد في بعض شيوخه، قال علي بن المديني: «كان غلاما، وذهب إلى أنه لم

(١٥٦) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٢١٦)، «تاريخ بغداد» للخطيب (١٠/ ٣٢١).
(١٥٧) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (١/٥٦٠).
(١٥٨) «تكملة الإكمال» لابن نقطة (٣/ ٢٠٧).
(١٥٩) «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٣٩٦). وانظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب (ص٦٤).
(١٦٠) «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ١٨٢). و«كتاب إصلاح الحروف التي كان إسحاق بن إبراهيم الدبري يصحفها في مصنف عبد الرزاق»، ذكره ابن خير، وابن حجر، والروداني. انظر: «فهرسة ابن خير» (ص١٣١)، «المعجم المفهرس» لابن حجر (ص ٤٠١)، «صلة الخلف» للروداني (ص ١٢١).

يضبط»[١٦١]. بينما وثقه آخرون، وقال أحمد بن حنبل: «لا أعلم إلا خيرا. فقيل له: إنهم يذكرون أنه كان صغيرا. قال: قد يكون صغير يضبط»[١٦٢].

ومنه أن علي بن جعفر بن مسافر التنيسي روى عن أبيه، وعنه مسلمة بن قاسم وقال: «لا بأس به، كتبت عنه وأهل بلده يضعفونه في أبيه ويستصغرونه فيه»[١٦٣].

وقال ابن يونس: «ما علمت عليه إلا خيرا، وكان سماعه صحيحا»[١٦٤]، وقال الذهبي: «كان صحيح السماع»[١٦٥].

ومن المعلوم أنه لابد من استكمال النظر في جميع أقوال النقاد، والموازنة بينها للخلوص إلى نتيجة راجحة في الحكم على الراوي المختلف فيه.

خامسا: تقدم أن عادة المحدثين في السماع وطلب الحديث في المرحلة الثانية بعد تدوين المصنفات: التبكير في السماع؛ إذ الملحوظ في هذه المرحلة علو الإسناد، واعتمادا على رواية الكتب التي لا تحتاج إلى تيقظ وانتباه كرواية المشافهة، بَيْد أن تحمل الصغير للكتب لم يسلم من التدقيق والنقد لأسباب متعددة، ومن ذلك ما قاله جعفر المستغفري في أبي طلحة منصور بن محمد البزدوي -وهو آخر من حدث بالجامع الصحيح عن البخاري-: «يضعفون روايته من جهة صغره حين سمع»[١٦٦].

ومنه أن أبا ذر الهروي كان يتكلم في سماع كريمة بنت أحمد المروزية من أبي الهيثم الكشميهني ويستضعفه، ويقول: «إن أباها يحضرها معنا عند أبي الهيثم وهي صغيرة لا تضبط السماع أو نحو هذا»[١٦٧].

ومن ذلك أن إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب أبا علي الكشاني -وهو آخر الرواة عن الفربري موتا- سمع من الفربري وهو صغير، فقال أبو كامل البصري: سمعت الفقيه أبا نصر الداودي يقول: «دخلت على أبي بكر محمد بن أحمد بن متّ فقال لي: أسمعت جامع البخاري؟ قلت: نعم، قال: ممن؟ قلت: من إسماعيل

(١٦١) «تاريخ بغداد» للخطيب (٧/ ٣٥٠)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (٢/ ٤١٠).
(١٦٢) «تاريخ بغداد» للخطيب (٧/ ٣٥٠)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (٢/ ٤١٠).
(١٦٣) «لسان الميزان» لابن حجر (٤/ ٢٠٨).
(١٦٤) «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» لابن قطلوبغا (٧/ ١٩٢).
(١٦٥) «تاريخ الإسلام» للذهبي (٧/ ٥٢٥).
(١٦٦) «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة (ص٤٥٢)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٥/٢٧٩).
(١٦٧) «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» للقاضي عياض (ص١٤٤).

الحاجبي، فقال: اسمعه مني، فإني أثبت فيه، فإني كنت أدرس الفقه وكنت كبيرا حين سمعته من الفربري، وإسماعيل كان صغيرا يُحمل على العاتق ولا يقدر على المشي، أفسماعي وسماعه يستويان؟ قال: فسمعته منه. قال: وصدق الشيخ أبو بكر بن مت، كان سماع الحاجبي في وقت صغره، وسماعنا من الحاجبي كان في وقت كبره وضعفه، كان ضعيفا وقت السماع وضعيفا وقت الإسماع»[(١٦٨)].

(١٦٨) «الأنساب» للسمعاني (١/ ٢٦٠)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦/ ٥٢١). وانظر تعليق السمعاني على العبارة الأخيرة، وتعقيب المعلمي عليه.

**الخاتمة:**

في ختام هذا البحث يمكن تلخيص أبرز نتائجه كالتالي:

- اتفق المحدثون على صحة تحمل الصغير الضابط، واختلفوا في السن المعتبر للضبط، والصواب اعتبار التمييز، فمتى ميز الصغير صح سماعه، وهذا متفاوت بين الصغار.
- تختلف عادة المحدثين في ابتداء سماعهم من المحدثين، ففي عصر الرواية المتقدم حيث كانت العمدة في الرواية على الرواة مشافهة، كانوا يتأخرون في السماع إلى سن متأخر بعد البلوغ، إلا أن يحصل السماع اتفاقا في سن الصغر، ولم يكن التبكير بالسماع من عادتهم، وبعد أن صار الاعتماد في الرواية على الكتب المصنفة، تسامح الرواة في شروط الرواية رغبة في بقاء سلسلة الإسناد، فصار التبكير بالسماع هو السمة الغالبة.
- تنوعت وسائل معرفة صغر سن الراوي حين تحمله من اخبار الراوي، ونص النقاد، ومعرفة تاريخ ولادة الراوي ووفاة الشيخ.
- لمعرفة صغر سن الراوي حين تحمله فوائد عديدة للباحث سواء في الحكم على الراوي، أم في النظر في مروياته، أم في الترجيح عند الاختلاف، واستكشاف سبب وهمه، وتطرق الخلل إلى حديثه.
- ربما تساهل بعض الرواة الثقات فحدث بما تحمله وهو صغير لم يضبط، أو يظن أنه ضبط حديث شيخه، فيتبين أنه يخطئ فيه، فيكون ذلك سببا في تضعيفه في شيخه، وإعلال حديثه.
- كثيرا ما أعل النقاد رواية الصغير واستصغروه في شيخه، ولم يجعلوا سماع الصغير كسماع الكبير بمنزلة واحدة، وهذا الإعلال من القضايا الدقيقة التي تحتاج إلى نظر خاص بكل راوٍ على حدة.

ويؤكد البحث على أهمية التنبه إلى أثر هذه القضية في الرواة والمرويات، ويوصي بتوجيه طلاب الدراسات العليا والباحثين لدراسة هؤلاء الرواة، وأثر صغر السن حين التحمل في مروياتهم، وتنبيه الطلاب والباحثين إلى الإشكالات التي تعتري هذه القضية.

## فهرس المصادر والمراجع:

١. الإرشاد في معرفة علماء الحديث. خليل بن عبدالله الخليلي. تحقيق محمد سعيد. ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.
٢. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار. محمد بن موسى الحازمي. تحقيق دائرة المعارف. ط١، الهند: دائرة المعارف، ١٣٥٩هـ.
٣. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. القاضي عياض اليحصبي، تحقيق أحمد صقر. ط١، القاهرة: دار التراث، ١٣٧٩هـ.
٤. الأنساب. عبدالكريم بن محمد السمعاني. تحقيق عبدالرحمن المعلمي. ط١، الهند: دائرة المعارف،١٣٨٢هـ.
٥. تاريخ بغداد. أحمد بن علي الخطيب. تحقيق بشار عواد. ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.
٦. تاريخ الإسلام. محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق بشار عواد. ط١، بيروت: دار الغرب، ١٤٢٤هـ.
٧. التاريخ برواية الدوري. يحيى بن معين. تحقيق أحمد نور سيف.ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي،١٣٩٩هـ.
٨. تاريخ دمشق. علي بن الحسن بن عساكر. تحقيق محب الدين العمروي. ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.
٩. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق محمد الدباسي. ط١، الرياض: دار المتميز، ١٤٤٠هـ.
١٠. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق نظر الفريابي. ط١، الرياض: دار طيبة.
١١. تذهيب تهذيب الكمال. محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق غنيم عباس. ط١، القاهرة: مؤسسة الفاروق، ١٤٢٥هـ.
١٢. تقريب التهذيب. أحمد بن علي بن حجر. تحقيق محمد عوامة. ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ.
١٣. تكملة الإكمال. محمد بن نقطة الحنبلي. تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي. ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.
١٤. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يوسف بن عبدالرحمن المزي، تحقيق بشار عواد. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.
١٥. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق خليل مأمون. ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٧هـ.

١٦. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، قاسم بن قطلوبغا الحنفي. تحقيق شادي النعمان. ط١، صنعاء: مركز النعمان للبحوث، ١٤٣٢هـ.
١٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺوسننه وأيامه. محمد بن إسماعيل البخاري، عناية محمد زهير الناصر. ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ.
١٨. الجرح والتعديل. عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي. تحقيق عبدالرحمن المعلمي. ط١، الهند: دائرة المعارف، ١٢٧١هـ.
١٩. سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محيي الدين عبدالحميد. ط١، بيروت: المكتبة العصرية.
٢٠. سير أعلام النبلاء. محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
٢١. شرح علل الترمذي. عبدالرحمن بن أحمد بن رجب. تحقيق همام سعيد. ط١، الأردن: مكتبة المنارة، ١٤٠٧هـ.
٢٢. الصحاح في اللغة. إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق أحمد عطار. ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ.
٢٣. الضعفاء الكبير. محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق عبدالمعطي قلعجي. ط١، بيروت: المكتبة العلمية، ط١، ١٤٠٤ هـ.
٢٤. العلل الواردة في الأحاديث النبوية. علي بن عمر الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن. ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥ هـ.
٢٥. العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله بن أحمد. أحمد بن حنبل. تحقيق وصي الله عباس. ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ.
٢٦. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب. تحقيق مجموعة من المحققين. ط١، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء، ١٤١٧هـ.
٢٧. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. أحمد بن علي بن حجر. ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
٢٨. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق علي حسين علي. ط١، مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤ هـ.

٢٩. الكامل في ضعفاء الرجال. عبدالله بن عدي الجرجاني. تحقيق عادل أحمد. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
٣٠. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية. أحمد بن علي الخطيب. تحقيق إبراهيم حمدي. ط١، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ١٣٥٧هـ.
٣١. لسان العرب. محمد بن مكروم بن منظور. ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.
٣٢. لسان الميزان. أحمد بن علي بن حجر. تحقيق دائرة المعارف. ط٢، الهند: دائرة المعارف، ١٣٩٠هـ.
٣٣. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب. ط٣، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤ هـ.
٣٤. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري. تحقيق زهير الشاويش. ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ.
٣٥. معرفة أنواع علوم الحديث. عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، تحقيق نورالدين عتر. ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٦هـ.
٣٦. المعرفة والتاريخ. يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق أكرم العمري. ط١، بغداد: الإرشاد، ١٣٩٣هـ.
٣٧. مقاييس اللغة. أحمد بن فارس القزويني. تحقيق عبد السلام هارون. ط١، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
٣٨. ميزان الاعتدال. محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق علي البجاوي. ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ.